

الخصائص التخطيطية في الكويت

دكتور مهندس عبد الباقي إبراهيم

خبير الأمم المتحدة للتخطيط الهيكلي

ببلدة الكويت

١٩٧٠-٧-١١

١- مقدمة :

- (١-١) لقد بنيت هذه الدراسة على ماجاء في التقرير الفنى الذى أعدده في هذا الموضوع في مارس ١٩٦٩ وذلك في الفترة التي بدأ فيها مستشارو التخطيط الهيكلي للكويت أعمالهم في وضع الدراسات التخطيطية للدولة والمدينة ، وطرح مثل هذه الخصائص والمشاكل التخطيطية على بساط البحث يعطى أبعاداً أوضح لمشاكل المدينة العربية كل في الظروف البيئية والحضارية التي تعيش فيها والتي يندر أن تشاركها فيها مدينة أخرى وإن تجانست هذه الظروف في بعض الأحيان ، ومعالجة المشاكل التخطيطية للمدينة العربية على نطاق عام قد يوصلنا إلى بعض المفاهيم أو النظريات العامة التي تبعد المعالجات التخطيطية عن عمق في البحث أو الدراسة
- (١-٢) لقد تكرر الجدل بخصوص خصائص المدينة العربية ومشاكلها دون طرح عميق لدراسة هذه الخصائص ومعالجتها ، ومع هذا البحث الذي يعالج الخصائص والمشاكل التخطيطية في الكويت أرجو أن ترتبط بها دراساتي عن التراث الحضارى والمدينة العربية المعاصرة والذي تعتبر دراسة نوعية للأتجاه التصميمي لعناصر تخطيط المدينة وعمارتها .وقد صدرت هذه الدراسة في كتاب صدر عن بلدية الكويت .
- (١-٣) أنه بجانب التسلسل المنطقي للدراسات التخطيطية والتي تشمل عمليات المسح والتحليل ثم وضع السياسة والتخطيط وقبل البدء في وضع الهيكل العام للدراسة التخطيطية فإنه من الضروري أن يتعرف المخطط على الخصائص والمشاكل التخطيطية للمدينة أو الدولة والخصائص والمشاكل التخطيطية في دولة الكويت يمكن إستخلاصها من العوامل الآتية :-
- ١- دولة من مدينة واحدة لها عدة مؤتمرات أقليمية.
 - ٢- حجم محدود من السكان مع تكوين إجتماعى وسكاني مركب.
 - ٣-م مجتمع سريع التحول سكانياً وإجتماعياً .
 - ٤- ثروة قومية تعتمد على مصدر من الأنتاج وهو البترول.
 - ٥- دولة بما أعلى مستوى من الدخل بالنسبة للفرد مع حجم من المدخرات ، مع توفر رؤوس الأموال يقابله قدره في الأمكانيات البشرية والطبيعية .

(١-٤) وفي مقابلة هذه المظاهر مصادر محدودة من المعلومات قد لا يمكن الاعتماد عليها في بعض الأحيان ، ومع ذلك فالكثير يمكن إستخلاصه من المصادر الأحصائية والدراسات العديدة التي أجريت على مختلف حقول التنمية في الدولة ، ومع ذلك فهناك إتجاه نحو المبالغة في تصميم مختلف المشروعات إعتقاداً على توفر رؤوس الأموال في البلاد . وكثير من هذه المشروعات آثارها الكبير على النواحي التخطيطية للدولة . فندرة المياه استلزمت إنشاء محطتين لتقطير مياه البحر وذلك بالإضافة إلى عمليات شاملة للبحث عن المياه في جوف الأرض ، وفي هذا المجال تمت دراسة تفصيلية لتوفير ١٠٠ مليون جالون من المياه يومياً من مياه شط العرب في العراق ، ويمكن إستغلال نصف هذه الكمية في رى الأراضى في ظرف خمسة أعوام ، وللطاقة الذرية في هذا المجال إحتتمالات كبيرة لتوفير المياه الحلوة من مياه الخليج العربي الأمر الذى يمكن إعتباره في المستقبل .

(١-٥) وفي نفس الوقت تمت بعض الدراسات لتحليل التربة بالإضافة إلى المسح الجولوجى الذى تم للقشرة السطحية للأرض ، ويتبع ذلك مسحاً شاملاً للبحث عن الأمكانيات الطبيعية في الدولة ولكن بإعتبار أقل للمؤثرات الإقليمية التى تحيط بالكويت ، ومن ناحية أخرى هناك دراسات أخرى تجرى للبحث عن الأمكانيات الطبيعية لمياه الخليج ، كل هذه الدراسات تجرى بجانب الدراسات الفرعية للمشروعات العاجلة التى سوف تقام في المناطق الحضرية من الدولة .

وتنقسم المظاهر والمشاكل التخطيطية في الكويت إلى الخواص التالية :

٢- الخصائص السكانية والاجتماعية :

(١-٢) ينقسم الهيكل السكانى للكويت إلى المجتمعات الواضحة التالية :-

- أ- المجتمع المستقر من الكويتين وهم يملكون ويديرون معظم الثروة الوطنية
- ب- المجتمع المتغير من غير الكويتين الذى يحدرون الأجهزة الإدارية والفنية للمجتمع الأول
- ج- المجتمع البدوى الذى يعيش حياة البدو والرحل بجانب مجتمع سريع التحضر

(٢-٢) ويرتبط حجم المجتمع الثانى إلى حد كبير بحجم المجتمع الأول حيث يمثل جزءاً من القوة الدافعة لنشاطاته ولكل من المجتمعات الثلاثة مكوناتها الاجتماعية وسلوكها وإحتياجاتها المعيشية وعلى ذلك فتخطيط المستقبل لهذه المجتمعات يعتمد على العوامل الآتية :-

أ- العلاقة بين كل من معدلات الزيادة في سكان المجتمعات الثلاثة بالنسبة إلى معدل التقدم الإنسانى
ب- معدل التغير في المجتمع الغير ثابت وإرتباط ذلك بمعدل الإستهلاك أو الأنفاق والحاجة إلى الخدمات العامة.

ج- معدل النمو وكذلك معدل التغير في الكيان الاجتماعى للمجتمع البدوى .

د- طبيعة التكوين الديموغرافى لكل من المجتمعات الثلاثة وإرتباط ذلك بإحتياجاتهم المعيشية

(٣-٢) توضح إحصائيات عام ١٩٥٧ أن عدد السكان الكويتيين (١١٣،٦٣١ نسمة) يزيد عن عدد السكان الغير كويتيين (٩٢،٨٥١ نسمة) وبين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٥ تغيرت الصورة عندما أصبح عدد الغير كويتيين ٢٤٧،٢٨٠ نسمة وعدد الكويتيين ٢٢٠،٠٥٩ نسمة ، وقد تساوى حجم المجتمعين في حوالى عام ١٩٦٢ ، هذا وتبلغ الزيادة السنوية في العدد الكلى للسكان في هذه الفترة حوالى ١٦% في حين تبلغ الزيادة السنوية في عدد السكان الغير كويتيين حوالى ٢٠،٥% بينما تبلغ الزيادة السنوية في عدد السكان الكويتيين ١١،٥% وقد تمت هذه الظاهرة في المدة بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٥ .

وهذه الفترة التى شاهدت الطفرة في تقدم الكيان الأقتصادي والأجتماعى للدولة ، وهذه الأرقام معرضة للتغير من سنة لأخرى ، فالتوازن السكاني بين الكويتيين وغير الكويتيين يمكن تحديده على مستوى السياسة العليا للدولة.

(٤-٢) ويلاحظ في نفس الوقت أن معدل الزيادة في السكان يبلغ حوالى ٧،٧% بينما تبلغ معدل الزيادة في الثروة القومية ٩،١% وذلك بين عامى ١٩٦٣-١٩٦٤ والذي تناقص إلى ٨،٤% بين عامى ١٩٦٤-١٩٦٥ ثم إلى ٧،٤% بين عامى ١٩٦٥-١٩٦٦ .

وهذه الأرقام بدورها معرضة للتغير إذا ماتواجدت إمكانيات إقتصادية جديدة ، ويعنى ذلك أن الأمر يستلزم إقامة علاقة بين معدلات النمو في المجتمعات المختلفة ومعدل النمو في الثروة القومية أو الأنتاج القومى ، كما يتطلب الأمر أن تبني هذه العلاقة على أساس التقديرات العليا أو الدنيا لحجم السكان في سنة الأبتداء بالنسبة للتخطيط.

(٥-٢) وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية إستعمال العقل الألكترونى في هذه العملية والتي يمكن على ضوءها تحديد مراحل التخطيط المختلفة في المستقبل ، فقد يكون من المحتمل إلا تبني مراحل التطور على أساس فترات متساوية من الزمن بقدر ماتبنى على أساس مراحل زمنية تزداد ، ويعنى ذلك أن الفترة الزمنية والمقدر لها خمس سنوات يمكن الا تعتبر معدل زمنى للتنمية .

ففى مجتمع سريع التطور مثل الكويت يمكن إبتداء مراحل التنمية بسنتين ثم خمس سنوات ثم عشر سنوات ثم عشرون سنة ثم ٣٥ سنة .

وإذا أتفق على أن الأمر يستدعى إعادة تقييم الخطة كل خمس سنوات فيمكن القيام بذلك بإعتبار تكرار إستمرار نفس التتابع الزمنى المتصاعد ، ويعنى ذلك أن إقامة مراحل تخطيطية على هذا النمط ضرورى حتى بالنسبة للمرادفات التخطيطية المختلفة .

(٦-٢) ويختلف معدل التغير في المجتمع الغير كويتى تبعاً لطبيعته العمل، فيلاحظ أن أطول فترة للأقامة بالنسبة لموظفى الحكومة تتراوح بين ٣-٥ سنوات بينما تبلغ هذه الفترة بين سنة و٣ سنوات لغير الكويتيين العاملين في أعمال

خاصة ، ولهذا الظاهرة أثرها على حجم القوة الشرائية والأستهلاك وتوفير الخدمات وكذلك على استقرار العمالة والأنتاج.

(٧-٢) وتعتبر حركة السكان من و الى الكويت عاملاً هاماً في عملية التخطيط فيلاحظ أن عدد الكويتيين الذين يتكون الكويت سنوياً يزيد عن عدد الداخلين إليها ، والعكس بالنسبة لغير الكويتيين ، وهناك عديد من الأسباب لهذه الظاهرة التي يمكن دراستها في العملية التخطيطية ، والأمر الذي يتطلب توفير عوامل الجذب المحلية في داخل الدولة وذلك بعد معرفة عناصر الجذب الخارجية .

(٨-٢) أما من ناحية التكوين الاجتماعي فإن متوسط حجم الأسرة في المجتمع الكويتي (٨ أشخاص) يزيد عن متوسط حجم الأسرة في المجتمع الغير كويتي (٥،٢ شخص) ، والرقم الأخير قابل للتساؤل إذ أن كثير من العائلات يمكن أن تكون مقسمة بين داخل وخارج الكويت ، ومع ذلك فهناك مؤشر واضح نحو الاستقرار الاجتماعي في المجتمع الغير كويتي ، ففي عام ١٩٥٧ بلغت نسبة الذكور والإناث حوالي عام ٧٩% ، ٢١% على التوالي بينما في عام ١٩٦٥ بلغت هذه النسب ٧٠% ، ٣٠% على التوالي ، أما بالنسبة للمجتمع الكويتي فتبقى هذه النسب مستمرة بنفس المعدل الطبيعي وهي ٥١% من الذكور ، ٤٩% أناث ، ومع إستمرار نفس المعدل فإن الاستقرار في الكيان الاجتماعي للمجتمع الغير كويتي قد يتوفر في فترة مدتها ١٥ سنة أي عام ١٩٨٠ ، ما لم يتأثر ذلك بعوامل إقتصادية وإجتماعية غير مترقية .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ٤٨% من الكويتيين في سن ما بين ١٥ ، ٦٤ سنة بينما ٧٤،٥% من غير الكويتيين يقعون في هذه المدة من سن الأنتاج ، وتؤثر هذه الظاهرة في عملية التخطيط على تحديد حجم العمالة بالنسبة للأنتاج القومي .

(٩-٢) وتختلف نسبة اختلاط المجتمعين الكويتي والغير كويتي من منطقة لأخرى من الكيان العمراني ، فبينما ٨٠% من سكان الشويخ (كما تقول الإحصائيات) من الغير كويتيين بينما تبلغ هذه النسبة ٢٠% من سكان كيفان ، وحتى عام ١٩٦٥ كان ٧٠% من سكان المدينة القديمة من الغير كويتيين .

وهناك إنفصال واضح بين المناطق السكنية لكلا المجتمعين بينما يظهر هذا الإنفصال في حياتهما الاجتماعية ، وهذه ظاهرة طبيعية بين مجتمع ثابت ومستقر ومجتمع متغير متحرك ، ومن الطبيعي أن تأثر هذه الظاهرة على مبادئ تخطيط المستقبل للمناطق السكنية المختلفة وذلك بالنسبة للكثافات والإحتياجات السكنية والخدمات العامة مع الأخذ بالأعتبار المميزات الطبيعية التي يتمتع بها المجتمع الكويتي ، وبالإضافة إلى ذلك فهناك نسبة كبيرة من غير الكويتيين العزاب والذين يعيشون بمفردهم الأمر الذي يتطلب دراسة التركيب السني والجنسي للمجتمعين وهو يختلف من منطقة لأخرى من المدينة ، ويظهر من ذلك أنه من المفيد التفرقة بين مواقع المجتمعين في تخطيط المستقبل لأستعمالات الأرض ، فالتخطيط للمجتمع الثابت يختلف عنه بالنسبة للمجتمع المتغير أو المتحرك كما تختلف السياسات العليا في توجيه التخطيط لكلا المجتمعين .

(١٠-٢) ولما كان متوسط حجم الأسرة يختلف من مجتمع لآخر فإنه مما يستدعى التساؤل تقدير القوة الشرائية والاتفاق بالنسبة للفرد الواحد أو للعائلة ، متوسط حجم الأسرة في المجتمع الكويتي المستقر ٨ أفراد بينما متوسط حجم الأسرة في المجتمع الغير كويتي ٥,٢ فرد ، ويلاحظ في هذا المجال أن متوسط الأنفاق على السكن بالنسبة للفرد يتساوى في كل من المجتمعين بينما إذا قدر الأنفاق على أساس الأسرة وجدنا أن الأنفاق على الأسكان يستقطع ٢١% من الأنفاق الشهري للأسرة الكويتية وحوالي ١٧% من الأنفاق الشهري للأسرة الغير كويتية .

٣- الخصائص الاقتصادية :-

(١-٣) يعتمد الاقتصاد الكويتي بصفة عامة على البترول كمصدر رئيسي للدخل القومي ومع وجود مصادر كثيرة لرؤوس الأموال بالاضافة إلى نسبة كبيرة من المدخرات تبلغ حوالى ٤٤% فهناك نقص كبير من العمالة وقوة شرائية محدودة مع إمكانيات طبيعية تكاد تكون محدودة ، وعلى هذا الأساس فأى مخطط إنمائي للدولة لابد له وأن يرتبط بالإمكانيات الإقليمية التي تتمتع بها الدولة ، وربما تغطى خطط التنمية في المستقبل ثلاث قطاعات رئيسية هي التجارة والصناعة والزراعة.

(٢-٣) تعتمد خطط التنمية التجارية للكويت على مركزها الجغرافي المتميز بين أسواق الشرق والغرب كما تمتلك الكويت مجموعة من المواصلات السطحية البحرية والبرية وذلك مع وجود الاقتصاد الحر فيها ، وتمثل هذه العوامل إمكانيات مناسبة لتطوير الكويت لأن تصبح مركزاً للتجارة العالمية يمكن أن يخدم الدول المحيطة بها خاصة دول الخليج السريعة النمو ، وهنا يمكن إقامة سوق الكويت الدولية التي تخدم هذا الهدف وفي نفس الوقت تجذب معها قدرأ من حضارات العالم وثقافته من خلال المكملات الإعلامية والترفيهية لمثل هذا السوق وسوف تؤدي نتائج هذا الاتجاه إلى زيادة الإمكانيات السياحية الى الدولة وهذا قد يمثل عاملا هاما في جذب نسبة من الكويتيين الذين يقضون قدرا كبيرا من أجازاتهم الطويلة في الخارج.

إن حدود مجال التأثير التجارى للكويت لايمكن تحديده كما هو الحال بالنسبة لمجال التأثير الصناعى ، وفي كلا الحالتين لابد من دراسة التكوين الاجتماعى والاقتصادى للدول المحيطة كعامل هام لأى دراسة تخطيطية لمستقبل ولدولة الكويت إلتزامات تأديية كثيرة في دول الخليج التي ترتبط بها بإرتباطات تقليدية وتاريخية الأمر الذى يؤكد ضرورة تطوير إقليم الخليج كوحدة اقتصادية متكاملة ، وبهذا المفهوم تصبح دولة الكويت إقليم صغير في نطاق إقليم أكبر من هذه المنطقة .

(٣-٣) وتعتمد التنمية الصناعية أساساً على الموارد المتوفرة من القوى المحركة ورؤوس الأموال المتوفرة محلياً ، ومن ناحية أخرى يمتد هذا الاعتماد على المواد الخام والقوى العاملة والقوى الاستهلاكية التي يمكن أن تتوفر في الدول المحيطة ، وفي هذه الحالة يمكن تقدير تكاليف الإنتاج الصناعى على أساس السوق الدولية ، الأمر الذى يحتاج دراسة إمكانيات الدول المحيطة مع تقدير حجم ونقل المواد الخام ثم حجم ونقل المواد المصنعة أو الشبه مصنعة حسبما تتطلبها الظروف ، وهنا يمكن تحديد المجال الإقليمي للتأثير العمرانى .

(٤-٣) وتعتمد التنمية الزراعية في المكان الأول على توفير الكميات اللازمة من مياه الري سواء في البحر أو الأرض أو من شط العرب في العراق في الشمال وهو المشروع الذي تمت دراسته وتوقف لأسباب فنية وسياسية ، وهذا المشروع بالذات له مشاكله الإقليمية والسياسية مما يؤكد ضرورة التنمية في نطاق التأثير الإقليمي لدولة الكويت.

وتشير التقارير الأولية إلى ان هناك مساحات كبيرة صالحة للزراعة فمناطق التربة الصالحة للأستزراع تمتد من الجنوب إلى الشمال غرب المناطق الساحلية ، وهناك تجارب عديدة للزراعة بدون تربة أو أستعمال مستخلصات البترول في تثبيت التربة وغيرها من التجارب ، ومهما كانت نتائج الدراسات الاقتصادية للزراعة فإنه يظهر ضرورة محاولة إستصلاح وزراعة أى قدر من الأراضي الصالحة للزراعة وذلك في الخطة الطويلة الأجل حتى يتكامل هذا الأقتصاد الزراعى البسيط بأى تطور صناعى لأساس لتطوير الدولة.

٤ - الخصائص الطبيعية :

(١-٤) تمثل المساحة العظمى من الدولة مناطق صحراوية بإستثناء بعض المناطق الخضراء من النباتات الصحراوية خاصة في المناطق الساحلية ، كما توجد بعض المناطق الزراعية الضيقة في الغرب والجنوب بالنسبة للمدينة القديمة حيث يوجد آبار البترول جنوبي مدينة الأحمدي ، كما توجد بعض المناطق الصالحة للزراعة في الشمال على جانبي الطريق البصرة في العراق ، حيث تتركز كذلك الآبار الشمالية للبترول .

(٢-٤) وتجري ميول الأرض في الدولة من الغرب إلى الشرق حتى تلمس المياه الضحلة في الخليج العربي ، وتزيد ضحالة هذه المياه في الشمال وتقل في الجنوب حيث تصلح الشواطئ للتنمية السياحية والترفيهية وقد تكون هذه الظاهرة من الأسباب التي جذبت بعضاً من التجمعات السكنية الساحلية على الجزء الجنوبي من الساحل ، الأمر الذي لم يظهر في المناطق الساحلية في الشمال ، ومن جهة أخرى يؤثر مستوى مياه الخليج على الأحوال الجوية كما يؤثر على الملاحة في هذه المنطقة حيث تضطر معظم البواخر الكبيرة لأن ترسو على مسافات بعيدة من الساحل وتؤثر هذه الظاهرة بدورها على تنمية السواحل كما تؤثر على طرق النقل المائية بين التجمعات السكنية الساحلية .

(٣-٤) ويتميز جو الكويت بالحرارة الشديدة صيفاً حيث يبلغ متوسط درجة الحرارة العظمى اليومية ٤٥° م ومن ناحية أخرى تتمتع الكويت بجو شتوي بارد تصل فيه درجة الحرارة الدنيا الى حوالي ١° م وتؤثر هذه الظاهرة على النشاط العام في الدولة بكثرة في فصل الشتاء وحركة السكان الكبيرة خارج البلاد في فصل الصيف الأمر الذي يؤثر على إقتصاديات الدولة والسياحة الداخلية التي لم تتوفر عناصرها بعد .

ويتراوح معدل سقوط الأمطار سنوياً من ٣ إلى ١٣ بوصة وذلك بمتوسط بين ٢ ، ٥ بوصة وهناك كمية كبيرة من البحر صيفاً والرطوبة شتاءً ومن ناحية أخرى تتعرض البلاد بين وقت وآخر إلى عواصف رملية

تسمى (طوز) قد تستمر بعض الأيام وتظهر أغلبها أثناء الشتاء وبعض أيام الصيف فيقل تأثير هذه العواصف في المناطق التي تظهر فيها الاعشاب الصحراوية .

ومع قسوة الظروف المناخية وتوفر الدخل العام للفرد فقد أستبدلت الطرق التقليدية للحماية بطرق صناعية بإستعمال أجهزة التكييف صيفاً أو شتاء وقد أثرت هذه الظاهرة بدورها على الكيان العمراني في الدولة وهدمت القيم الأنسانية بين الأنسان والبيئة .

(٤-٤) ومن الناحية الجغرافية يفقد التكوين العمراني للدولة على طول الساحل الشرقي والطريق الموازي له من الأحمدي في الجنوب ، ومن ناحية أخرى يسير هذا التكوين العمراني في شكل أشعاعي من المدينة القديمة ثم يتحول مرة ثانية إلى تكوين طولي حتى قرية الجهرة في الغرب وقد نشأ التكوين الأول من نحو المجموعات السكنية الساحلية والتحامها ثم امتداد المدينة القديمة إلى خارج السورة ويعتبر هذا النمو في المناطق العمرانية تعبيراً طبيعياً للتطورات الأقتصادية الأتصاعية التي تعرضت إليها البلاد كما أن أمتداد الرقعة العمرانية إلى الداخل وعلى طول شبكة من الطرق يعتبر نتيجة طبيعية لاستعمال السيارة وسهولة الوصول إلى مواقع الخدمات العامة ، وقد ساعدت هذه الظاهرة على تدمير الحياة على طول الساحل خاصة في المدينة القديمة وكذلك على عدم تنمية الجزر الموجودة في الخليج ، وإلى أى مدى يوجد من الضروري تطوير وسائل النقل البحري وطرقه لخدمة المناطق الساحلية في الشمال والجزر في الشرق فهذا ما يترك دراسته للمخطط العام للدولة في المستقبل ، ونركز هنا أن ضحالة المياه سوف تستمر عاملاً عائقاً يمكن التغلب عليه بعمليات الحفر والردم في بعض مناطق خليج الكويت أو غيرها من المناطق ، أو قد تستعمل وسائل النقل المائية الحديثة التي تسير بضغط الهواء على سطح المياه ، وهذا سوف يؤثر مواقع التنمية الصناعية والزراعية على خلق منطقة أخرى للتجمعات السكنية الصناعية أو الريفية .

٥- الخصائص العمرانية :-

(١-٥) يعتبر الكيان العمراني الحالي للكويت نتيجة طبيعية لفترة النمو الأقتصادي والتحول الاجتماعي الذي طرأ عليها في فترة الخمسة عشرة سنة الأخيرة ، ولما كان الكيان الديموغرافي للسكان كاد أن يصل بالتدريج إلى حالة الأستقرار فإن الكيان العمراني بدوره يقترب من نفس الحالة ، ففي فترة التحول السريع في المجالين الأقتصادي والأجتماعي فقدت المناطق العمرانية بالكويت معظم تراثها التاريخي ويعكس الكيان العمراني الحالي التغيرات المادية السريعة التي لم تتوازن في تحولها بالتغيرات الثقافية اللازمة ، وقد أعتد الكيان العمراني في نموه السريع كلية على المعايير التخطيطية الأجنبية وبعد فترة من التحول الثقافي الملحوظ في المجتمع الكويتي أصبح بعضاً من الناس داعياً بالمشاكل التخطيطية والعمرانية وهم يسعون في الوقت الحاضر ليشاهدوا إنعكاس التراث التاريخي على بيئتهم العمرانية ، وأنه من المتعذر الوصول إلى هذا الهدف دون التوصل إلى معايير تخطيطية وعمرانية تتناسب مع البيئة المحلية للدولة مع مصاحبتها بوعى تخطيطي وثقافي

يساعد على إستيعاب هذه المفاهيم خاصة وأن ارتباط المجتمع الكويتي بالحضارات الغربية أصبح متسعاً في الوقت الحاضر وهذه أهم التحديات التي تواجه المخطط العمراني في الكويت .

(٥-٢) ومن الطبيعي أن لكل منطقة في الكيان العمراني للدولة خصائصها الطبيعية التي سوف تتأثر في المستقبل بإستعمالات الأرض الجديدة والمعايير التخطيطية المناسبة ، ويعتمد التخطيط العمراني في الكويت على العوامل الأتية :-

أ- يرتبط الكيان العمراني للدولة بمدينة واحدة وهي العاصمة التي تحمل نفس أسم الكويت ، ولذلك فالمكانة العمرانية للدولة ربما تتطلب تحديات أكثر لعدد من التجمعات السكنية حول العاصمة التي ربما تتمثل في المدينة القديمة وتحمل اسماً جديداً.

ب- تمثل مدينة الكويت القديمة داخل السور المزال منطقة وسط بالنسبة للمدينة الكبرى والدولة بصفة عامة وهكذا سوف يستمر إستعمالات الأرض المتداخلة ظاهرة تخطيطية في منطقة وسط المدينة وهنا يصبح إستغلال الفراغ في كل منطقة مرتبط بالحد الأقتصادي الأمثل للمنطقة ويشمل ذلك حجم الخدمات العامة بساحات مواقف السيارات والساحات المفتوحة للأنشطة المختلفة في النهار والليل ، كما يعتمد الحد الأمثل كذلك على قيمة الأرض وطبيعة تحمل التربة فيه ، ومن جهة أخرى سوف يكون للعوامل الجمالية والمعمارية أهمية في تحديد الفراغ في المدينة ومن ثم في تحديد الكيان العمراني فيها .

ج- في المناطق السريعة التطور العمراني مثل الكويت يصبح المسح الطبيعي للمدينة مجرد مؤشرات للنمو العمراني أكثر ما تكون عوامل موجهة لهذا النمو ، وفي هذه الحالة يصبح لعملية تقييم التجارب التخطيطية السابقة فائدتها في هذا المجال.

د- ومع وجود مجتمعين مختلفين في المناطق المختلفة من مدينة الكويت فإن المسح الاجتماعي يصبح أكثر إرتباطاً بالمناطق المبنية منه بالمساحات الكلية ، و هنا يظهر التساؤل عن إمكانية الفصل بين المجتمعين أو إدماجهما في الكيان العمراني في الدولة.

هـ- في مثل البيئة الطبيعية والحضارية للكويت فإن حياة المحاورات السكنية تميل إلى الإتجاه إلى الداخل أكثر منها إلى الخارج فيما عدا إذا ظهرت الواجهة البحرية كعامل مؤثر على التصميم .

و- أن معدل النمو العمراني في الماضي لا يمكن الأعتداد عليه لقياس النمو العمراني في المستقبل ومن جهة أخرى سوف تعتمد مراحل النمو العمراني على مراحل النمو السكاني للمجتمعين وذلك بالنسبة إلى النمو الأقتصادي للدولة .

٦- الخصائص الإدارية :

(١-٦) في دولة مثل الكويت سريعة التطور دائماً تتوقع وجود فجوة بين المخطط وواقع القرارات والقوانين وتضييق هذه الفجوة كلما أستقر الجهاز الإداري للدولة وقد تطور الجهاز الإداري لدولة الكويت تدريجياً ليقابل الأحتياجات الملحة للتطور ، وقد أعتد هذا الجهاز في تكوينه على قوة عاملة مستوردة من الخارج ، وفي مجال التخطيط الطبيعي أو الهيكلي ثم التنظيم البلدي أعتبرت الدولة كوحدة تخطيطية واحدة مكونة من

مدينة واحدة ، وقد بأت الأجهزة الحكومية على شكل إدارات وأنتهت إلى وزارات تعمل أقسامها على أسس من العمل المستقل ويقليل من التكامل مع غيرها ، وان كان مجلس الوزراء يستطيع أن يوحد هذا التكامل ، ومع ذلك فقد ثبتت الإدارات المختلفة في الدولة خطط العمل بها بطريقة مستقلة وقسمت مجالات نشاطها على أساس نظام خاص في تقسيم المناطق دون إعتبار كبير بتنظيم التقسيمات الإدارية للإدارات الأخرى .

(٦-٢) ومن ناحية أخرى قد يتعارض العمل في بعض الإدارات مع الإدارات الأخرى في وضع الخطط أو تنفيذها وهناك بعض النشاطات التي تظهر في البلدية تتشابه مع غيرها في وزارة الأشغال ومجال عمل كل من الجهتين يغطي الدولة ككل ، وهنا تصبح الحاجة ملحة إلى تخطيط الجهاز الإداري كعامل مكمل لتنفيذ أى مخطط اقليمي لشامل . و بالمثل يصبح نظام ادارة المدينة عاملا مكملاً لتنفيذ المخطط الشامل للمدينة. وبعد كل ذلك تصبح الحاجة أكثر إلحاحاً إلى جهاز تخطيطي متكامل يحفظ استمرارية العمل التخطيطي على مختلف المستويات ، وإنشاء مثل هذا الجهاز المتكامل في الدولة النامية يصبح جزءاً رئيسياً من الدراسات التخطيطية كما أنه دائماً ما تنخفض فائدة إنشاء مصنع دون تدريب القوى العاملة المحلية التي تحافظ على استمرار عمله وأنتاجه وهذه هي إحدى الأهداف الرئيسية التي تعمل لها هيئة الأمم المتحدة في هذا المجال.